

الرب الفقيه والفقير ما ذكرنا في ما قبله من تحقيق النظم الجليلين والدا علم
كتاب الايق وهذه الكتب التي للمفسر والقطر والاقرب والمفتوح لتأسيس الما فيها
من معنى النوى والملك لولا بعض خلق بعض نال في الميسر والاقرب في المفسر والقطر
من سورة الخلاق ورواية الاحكام يظهر المعنى من نفسه فاما التصويبا ليشهرا زانوه الي
مولاها احسان وحسن انما احسان والاحسان والاقرب هو الذي يهوب من بالكله تصويبا
هو الذي فعل الطريق الي منزله ورواية الاقرب اخذه فضل في حق من تولى عليه وتعلق صاحب
العقود من الاحكام نال في الاحكام اخذ الاقرب افضل في حال وفي اخذ الصلح اختلف في ذلك
بعض المشايخ اخذوا فضل ما فيه من اجراء النفس في التعاون على البر كما قال بعض
من الصلح افضل لانه لا يبيح حتى تنكح به فيج صاحبها في اخذه وليس الاقرب كذلك لانه اذا
يضيح حق بوجهه في اخذ الاقرب نال في السلطان وذلك لان الاخذ لا يندرج
مغفلة بنفسه حادة فيا بين من يده مرة ثانية فلا يحصل الخوض من اخذه فيا بين في
السلطان اذ في العاصي في بسببه من اهان الا بان نظر المالك خلق اللعنة فانه لا
يا في بها الى السلطان لانه قادر على حفظها بنفسه بخلاف الصلح فانه لا يجسد لان الظاهر
انه لا يابق الا بما يجسد وهذا الذي ذكره من الاتيان بالجد الاقرب الى السلطان اختيار
شئ كريمة السرخ واما اختيار شئ كريمة للجلو في اخذها بالخير لا نشا ومغفلة بنفسه
واشتاد ودفعه الى الامام وكان الصلح والصلوة اذ اوجد فيهما بالي رد كذا في التخييرة
قال الحام في الكافي واذا الى الرجل بالجد اخذ السلطان في بسببه فادعاه رجل فقام البيعة
ان يجده يستقر ما يحته وكره حته ثم يد فوجها ليدركه احب ان ياخذ منه كفيلا ان
اخذ الصلح منه كفيلا لم يكن شئ ولكن لا ياخذ احب الى الحام هذه رواية في بعض
رايت في بعض روايات المسلمين قال احب الى ان ياخذ منه كفيلا فان لم ياخذ منه كفيلا يسيء
ذلك وان لم يكن للمعنى بيعة واقر العبد انه عليه قال يد فوجها ليدركه كفيلا وان لم
العبد طاب قال اذا اطال ذلك باعه الامام واسكك فند حتى يطالبه واقر البيعة بان
العبد عليه فبذل في المعنى ولا ينتقص بيعه الامام وينفق عليهم كالمعام في مدة حته
من بيت المال لم ياخذ من صاحبه ان حضرا ومن غنمه ان باعه الى احد لفظ الحام في الكافي
وقال في الشافعي في تسم الميسر اما الحلق فيجتمه انه انما قال اذا ادعى العبد رواله

ملكه

عن ملكه ورجلا له قال للاختيا حلا لانه جازوا من ملكه والخاصي نصح عن الجاهلين اخذ
الكنية للاختيا حلا وان لم يوجد جاز لقيام البيعة وقال الروي في فتاواه ان لم يبق العبد طاب
فانما ضي ليجل في بيعة لان العاصي نصب ما خلقه نعام نظره في حفظ العين وينفق عليه
من بيت المال ويبيع بما اشفق على بوجهه فان قلت ما الفرق بين العبد الاقرب والعبد الصالح
اذا اطلق المدة فانما انما في بيعه الاقرب في جوار الصلح ولا يجب حته قلت اجابة الاقرب
تدريج على الاقرب وفي الاقرب اطلاق ولفظي ولا ية لفظ الاقرب تلاق خلق الصلح
فانما يبق على ما لفي جوار حته حفظه مال العاصي لانه ينفق عليه من غنمه ويبيع الى
عين مال فقال ابن دراج على بوجهه من سيرة ثلاثة ايام فصاعدا فله عليه حمله
الربون درهم وان رده من اقل من ذلك فيجب سبدها قال القدر في مختصره وهذا
الذي ذكره استحسان والقياس ان لا يكون له شئ الا بالشرط كما اذا ربه بوجهه وبعيد
ضال وجده القياس انما ينفق عليه ما فقه فاذا يبيع عليه يبيع من اعيان مال له
لا يرجع عليه ولكن ان ابيع بمنا نعه ولا ان رد الاقرب في من المتكرف من فلا يستوجب
فانما الفرق جعله اوجه الاستحسان ما روى عمى بن الحسن في اول كتاب جعل الاقرب من
الي يرسن عن ابي حنيفة عن سعيد بن المرزبان عن ابي عبد الله السباني قال كنت فاعدا حسن
بدا لله ابن مسعود في ارجل فقال ان فلان قدم باق من النبي فقال الغوم لفي احباب
ابن انا لجد الله وجعلنا اشتاد من كل راس الربيعي درهم او روى ابو يوسف هذا
عن سعيد بن جبير انهم كانوا في الكافي وجعلوا سده كالبان عبد الله علق جعل
بشبهة المراد ولوم يكن واجبا لعلته بشبهة المودود عليه كالعوض في الحبة لما لم يكن
واجبا كان موقفا الى الموهوب له لا الى الواهب وهذا الحديث وان كان موقفا على
كالمراد من رسول الله صلح لوجهين احدهما ان يجعل واجبة بخلاف القياس ولا يخبر
الجملة بخلاف القياس الا بالتحس او بالاجماع فينبغي على السماع من رسول الله صلح والفق
الله قد يجعل ما ربيع درهم وهو اعقد للعقول في مرة المتأدور والى طريقها
السلم والتوقيف مكانه كالمروى من رسول الله صلح لصاحبته عن الجوزان و
الكنز وفي الحديث دليل على ان رد الاقرب مندوب ليدل انهم قالوا انما صاحبها انما
في الكثرة ولان من مال المسلم كونه منه واجبا لنفسه او مندوب ليدل انما